

Distr.: General
30 June 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

هذا هو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وبوجه أعم عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في البلد في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ويركز التقرير على الاتجاهات المتعلقة بالانتهاكات في المناطق المتضررة من النزاع في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وأورينتا. وهو يبين أن جميع أطراف النزاع مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقد ظل الوصول إلى بعض تلك المناطق محدودا بسبب المعوقات الأمنية واللوجستية.

وفي حين استمر تجنيد الأطفال واستخدامهم، فقد أحرز تقدم فيما يتعلق بقوات الأمن الوطني تجلّي في توقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال وكذلك العنف الجنسي من قبل القوات المسلحة الحكومية.

ويبين التقرير أيضا استمرار النزاع إلى القتل والتشويه والعنف الجنسي وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ويقدم سلسلة من التوصيات الرامية إلى معالجة التحديات المتبقية وتحسين حماية الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، هو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يتضمن معلومات عن التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة الأطفال والتزاع المسلح في البلد منذ التقرير السابق (S/2010/369)، ويغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما لم يُذكر خلاف ذلك. والمعلومات الواردة في هذا التقرير قامت بجمعها والتحقق منها وتجميعها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) كما أنها مستقاة من تقارير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير تطورات سياسية وأمنية رئيسية، من بينها إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١، التي أعيد فيها انتخاب جوزيف كابيلا كابانغا رئيساً؛ وظهور حركة تمرد ٢٣ آذار/مارس، الذي أدى إلى سقوط غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ وتوقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة^(١) في شباط/فبراير ٢٠١٣، الذي يتضمن التزامات من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها بمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بدعم من المجتمع الدولي؛ وإجراء الحوار الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وتوقيع إعلان نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي أنهى حركة تمرد ٢٣ آذار/مارس.

٣ - ولقد ظل وجود وأنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن وللعنف ضد الأطفال على الرغم من الضغوط العسكرية، ومن بينها سلسلة من الهجمات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والعمليات الإقليمية ضد جيش الرب للمقاومة، والعمليات المشتركة المتعددة التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(١) الدول التي وقعت على الإطار هي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا والكونغو، ثم كينيا لاحقاً.

٤ - ومع أن تعزيز الولاية السياسية والعسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان بمثابة رادع، ظلت عدة عشرات من الجماعات المسلحة ناشطة، من قبيل جماعات المايي - مايي وناثورا، ورايا موتومبوكي، وتشيكافا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والمايي - مايي كاتا - كاتانغا في مقاطعة كاتانغا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والمايي - مايي سيمبا في مقاطعة أورينتال، وتحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد اعتمدت تلك الجماعات اعتمادا شديدا على تجنيد واستخدام الأطفال، وكثيرون منهم جرى تجنيدهم مرات متعددة، بينما أسفرت الاشتباكات المستمرة فيما بين الجماعات المسلحة، وبين تلك الجماعات وقوات الأمن الوطني، عن مقتل أو إصابة أطفال كثيرين.

٥ - وإضافة إلى أنشطة الجماعات المسلحة، أدى انعدام سلطة الدولة في المناطق المتضررة من النزاع وضعف قيادة قوات الأمن الوطني وعدم سيطرتها على زمام الأمور إلى إيجاد بيئة تعرّض فيها الأطفال لانتهاكات جسيمة ولخطر شديد للتعرض للعنف وسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، أسفر عدم وجود إطار رسمي لإصلاح القطاع الأمني عن إدراج العديد من مرتكبي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في قوات الأمن الوطني. غير أن الإدماج السريع، الذي بدأ في عام ٢٠٠٩، والجهود المخصصة المتعددة الرامية إلى إدماج الجماعات المسلحة أتاحت فرصا كبيرة للجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال لفصل الأطفال المرتبطين بالجهات الفاعلة المسلحة.

٦ - وفي عام ٢٠١١، أدرجت في المرفق الأول لتقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح القوات المسلحة الكونغولية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وقرارات سابقة (انظر A/65/820-S/2011/250) لممارستها العنف الجنسي ضد الأطفال، إضافة إلى إدراجها منذ عام ٢٠٠٣^(٢) بسبب تجنيدها للأطفال واستخدامها لهم. وعلى الرغم من التوقيع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على خطة العمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي ضدهم، ارتكبت القوات المسلحة الكونغولية انتهاكات جسيمة، سواء في سياق العمليات العسكرية أو على يد عناصر غير منضبطة في صفوفها.

(٢) أشير إليها آنذاك باسم Forces Armées Congolaises (القوات المسلحة الكونغولية) (A/58/546-S/2003/1053).

ألف - مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٧ - ظلت مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تشكّان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بؤرة لأعمال العنف. فالمشردون داخليا في هاتين المقاطعتين كانوا يشكلون ما يزيد عن نصف عدد المشردين داخليا في البلد بأسره، بحيث تراوح عددهم من ١,٥ مليون شخص في آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى مليون شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وإلى ١,٧ مليون شخص في آب/أغسطس ٢٠١٣، وذلك بسبب تصعيدات عسكرية شتى.

٨ - وعلى الرغم من الإدماج المعجل لـ ١٢ ٠٠٠ جندي من جنود المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وجماعات المايي - مايي، في الجيش الوطني، فإن عناصر تابعة للمؤتمر الوطني السابق حافظت على تسلسل قيادي مواز ضمن القوات المسلحة الكونغولية، تحت قيادة جان - بوسكو نتاغاندا في الأغلب. وفي غضون ذلك، ارتكبت وحدات من القوات المسلحة، تضم عناصر من جماعة المؤتمر الوطني وغيرها من الجماعات المسلحة، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت عناصر من المؤتمر الوطني السابق تقف وراء موجة تجنيد للأطفال في كيفو الشمالية. وكان هذا جزءا من استراتيجية الجماعة للتعنت ردا على تزايد السخط إزاء تنفيذ اتفاق آذار/مارس ٢٠٠٩ وتثبيت رتب أفراد تلك الجماعة ضمن القوات المسلحة وخطط نقلهم إلى خارج كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٩ - وفي أعقاب التقدم الذي تحقق من خلال عملية "أماني ليو"، التي بدأت في عام ٢٠١٠ لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتوطيد المكاسب التي حققتها عملية كيميا الثانية، بدأت قيادة القوات المسلحة الكونغولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في سحب وحدات من المناطق النائية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وإعادة تشكيلها في كتائب. وخلقت تنقلات القوات تلك فراغا أمنيا، وأدت إلى زيادة الحالة الأمنية تدهورا في المقاطعتين. وقامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة المايي - مايي، مستغلة المواقع التي أخلتها القوات المسلحة، بتوسيع نطاق سيطرتها والانتقام من السكان المحليين. وأدى ذلك إلى تعبئة ميليشيات محلية للدفاع الذاتي من قبيل رايا موتومبوكي في أقاليم شابوندا وكاليهي وواليكالي وماسيسي. وجندت تلك الميليشيات أطفالا كثيرين وشنت هجمات على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استهدفت عمدا أتباعها المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، بدأ قادة سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين ينشقون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وسرعان ما أعلنوا بعد ذلك إنشاء حركة ٢٣ آذار/مارس تحت قيادة العقيد إيمانويل سلطاني ماكينغا.

وعندما عدلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضعها للتعامل مع التمرد الجديد، نشأت فراغات أمنية، مما أدى إلى إعادة تعبئة جماعات مسلحة أخرى، بعضها داعمة للحكومة وغيرها داعمة للتمرد. وزادت الهجمات على المدنيين وتدهور الوضع الإنساني تدهورا كبيرا، بحيث تشرد أكثر من مليون شخص في مقاطعة كيفو الشمالية في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١١ - وقد تضرر الأطفال تضررا جسيما بالتطورات. فقد كثفت جميع الجماعات المسلحة عمليات التجنيد التي تقوم بها وأسفر انعدام الأمن العام والأزمة الإنسانية الخطيرة عن تسجيل أعداد كبيرة من الانتهاكات الجسيمة. وعلاوة على ذلك، زادت أثناء احتلال حركة ٢٣ آذار/مارس المؤقت لغوما في تشرين الثاني/نوفمبر التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، من بينها الاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس وغيرها من الجماعات المسلحة، وارتكبتها بدرجة أقل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اندلع قتال بين فصيلين متنافسين تابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس (أحدهما كان مواليا لنتاغاندا والآخر كان مواليا لماكينغا)، على الرغم من انسحاب حركة ٢٣ آذار/مارس من غوما وبدء محادثات السلام تحت إشراف المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأفاد أطفال فروا من حركة ٢٣ آذار/مارس أثناء الاشتباكات وبعدها عن مقتل العشرات من الأطفال المرتبطين بالجماعات أثناء القتال. وفر جان بوسكو نتاغاندا وعناصره، عقب الهزيمة التي لحقت بهم إلى رواندا حيث سلم نفسه إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كيغالي ونُقل من هناك إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ألحقت القوات المسلحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، هزيمة عسكرية بحركة ٢٣ آذار/مارس. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس في نيروبي إعلانا يحل بشكل رسمي حركة ٢٣ آذار/مارس. وقدرت الخطة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ووفق عليها في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أن ٦٦٣ ٣ طفلا سينفصلون عن الجماعات المسلحة.

باء - مقاطعة أورينتال

١٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تضررت مقاطعة أورينتال من تفاقم تدهور الأزمة الإنسانية، إذ بلغ عدد المشردين داخليا المسجلين في آذار مارس ٢٠١٠ نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، وبلغ العدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما مجموعه ٥٥٠ ٠٠٠ شخص. وظل جيش الرب للمقاومة نشطا للغاية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولا سيما في دونغو ونيانغارا وبانغادي، حيث ارتكب أفراد أعمال نهب وخطف لمدنيين، من بينهم أطفال. وفي خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١١ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حدث تناقص تدريجي في أنشطة جيش الرب نتيجة للضغط العسكري من قوة المهام الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى حدوث تناقص كبير في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

١٥ - ومن بين الجماعات الأخرى الناشطة في مقاطعة أورينتال، كثفت جماعة المايي - مايي سيمبا، التي يتزعمها بول سادالا (المعروف باسم "مورغان")، أنشطتها في نهاية عام ٢٠١٢ وطيلة عام ٢٠١٣، بحيث هاجمت مناجم الذهب وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين مخلفة وراءها سلسلة من أعمال القتل والخطف والاعتصاب والتشريد القسري. وكانت هذه الجماعة تقف وراء تجنيد الأطفال واعتصاب العديد من الفتيات في حادثتين على الأقل مستقلتين وقعتا في عام ٢٠١٣. وعُين زعيم جديد لجماعة المايي - مايي سيمبا في أعقاب وفاة بول سادالا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أثناء اشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - كاتانغا

١٦ - ظلت الحالة في مقاطعة كاتانغا الشمالية هادئة نسبيا خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولكن استمرار الهجمات على السكان المحليين وتعرضهم للمضايقات سواء من جانب القوات المسلحة الكونغولية أو من جانب المايي - مايي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ أدى إلى زيادة عدد المشردين داخليا في شمال ووسط تلك المقاطعة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت كاتانغا تستضيف أكثر من ٣١٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وهو ما يمثل زيادة حادة عن العدد المسجل أوائل عام ٢٠١٢ الذي يبلغ ٥٥ ٥٠٠ شخص. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ازداد عدد المشردين المسجلين إلى ٤٠٢ ٠٠٠ شخص.

١٧ - وتلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن ٤٠٠ شاب قد انضموا إلى جماعة شباب كاتانغا التابعة للمايي - مايي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد أدين زعيم المايي - مايي كاتا كاتانغا، جيديون كيونغو موتانغا، في عام ٢٠٠٩، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ولكنه فر

من السجن في مدينة لوبومباشي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، كثفت جماعة المايي - مايي كاتا كاتانغا الهجمات على القرى واشتبكت مع القوات المسلحة الكونغولية في صراع من أجل تأكيد السيطرة على مواقع التعدين. وتقف الجماعة وراء انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، من بينها القتل والختف والاعتصاب وتجنيد أعداد ضخمة من الأطفال.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال: الحوادث والاتجاهات

١٨ - ظلت الحالة العامة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح سيئة. فقد استمرت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بلا كبح أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، بحيث تضرر الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر من النزاع الذي طال أمده تضررا متعدد الأشكال. فقد كانت الجماعات المسلحة تجندهم عنوة أو تخطفهم. وكانوا ينضمون طواعية أيضا للدفاع عن مجتمعاتهم المحلية أو للحصول على الحماية والدعم، وغالبا ما فعلوا ذلك بعد أن فقدوا أسرهم. وتعرض الأطفال، ذكورا وإناثا، للاغتصاب أثناء ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة. وتسبب التشرد الجماعي الناجم عن استمرار الأعمال القتالية في إعاقة حصول الأطفال على التعليم إعاقة شديدة وجعلهم أكثر عرضة للإصابة بسوء التغذية وبالمرض.

١٩ - وقد ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وظل تجنيد الأطفال يمثل اتجاها مرتبطا بانعدام الاستقرار المتكرر وتعبئة جماعات مسلحة على شكل دورات. وبلغت أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم وشن الهجمات على المدارس والعنف الجنسي ضد الأطفال ذروة في عام ٢٠١٢ وظلت أعداد الانتهاكات مرتفعة طيلة عام ٢٠١٣. وهذا يمكن إرجاعه بدرجة كبيرة إلى أعمال القتال المتعلقة بحركة تمرد ٢٣ آذار/مارس.

٢٠ - وجرى فصل الأطفال عن القوات والجماعات المسلحة بطرائق شتى من بينها فصلهم في سياق ممارسات الإدماج المخصصة وعمليات التحقق من الأعمار، مثل التعداد الحيوي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أجرته بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢١ - ظل تجنيد الأطفال واستخدامهم متوطنا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بحيث وثقت الأمم المتحدة^(٣) ١٩٤ حالة (٣٧٣ ذكور و ٤٢١ إناث). وعلى الرغم من أن معظم الأطفال المجندين كانوا من الكونغوليين، جرى أيضا تحديد هوية أطفال أجنبية في صفوفهم: أفاد ١١٠ منهم بأنهم روانديون و ١٣ بأنهم أوغنديون وثلاثة بأنهم من جنوب السودان واثنان بأنهما من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة في المنطقة بخصوص التحقق من حالة مجموعة مكونة من ٩٦ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم، الذين فروا إلى أوغندا بالتزامن مع فرار عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢٢ - وكان الثلث تقريبا من الحالات الموثقة يتعلق بأطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وقد ذكر الأطفال أنهم استخدموا كمقاتلين ومرافقين وطهارة وحمالين وحراس ورقيق جنس. ووصف بعض الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بحركة ٢٣ آذار/مارس وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري كيف أجبروا على نقل ودفن جثث البالغين والأطفال الذين قتلوا في ساحات القتال. ومن بين البنات اللاتي جرى توثيق تجنيدهن وعددهن ٤٢١، أفادت بنات يمثلن ٣٢ في المائة منهن بتعرضهن للاغتصاب والاعتداء الجنسي.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٠، وُثق ما مجموعه ١٠٨ حالات جديدة من حالات التجنيد (١٠٣٠ ذكور و ٧٨ إناث)، ومثل ذلك انخفاضا كبيرا مقارنة بالعام السابق (٢٢٨٠ حالة). واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١١، بحيث وثقت ٧٦٧ حالة (٦٨٠ ذكور و ٨٧ إناث). ومع ذلك، حدثت زيادة مرة أخرى في عدد الحالات المبلغ عنها، بحيث أبلغ عن ٢٩٦ حالة (١٦٧ ذكور و ١٢٩ إناث) في عام ٢٠١٢، وعن ١٠٢٣ حالة (٨٩٦ ذكور و ١٢٧ إناث) في عام ٢٠١٣.

٢٤ - وفي حين أن تلك الاتجاهات لا تعكس حجم الانتهاكات الفعلية، نظرا للقدرة المتفاوتة على الرصد والإبلاغ في البلد، فإن الزيادة الملحوظة في الجزء الثاني من الفترة المشمولة بهذا التقرير يمكن عزوها إلى إنشاء أو إعادة تنظيم الجماعات المسلحة، مثل حركة ٢٣ آذار/مارس، والمائي - مائي كاتا كاتانغا، ورايا موتومبوكي، ونياتورا. وفي الوقت نفسه، لوحظ انخفاض عمليات التجنيد في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

(٣) خلال الفترة نفسها، أبلغ شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن تقديم خدماتهم إلى ١٦ ٥٦٠ من الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، الأمر الذي يشير بقوة إلى أن حالات تجنيد الأطفال التي يُبلغ عنها أقل من الحالات الفعلية.

الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجيش الرب للمقاومة.

٢٥ - وعزيت حالات تجنيد الأطفال في معظمها إلى جماعات المايي - مايي^(٤) (٩٧٤ حالة)، تليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا^(٥) (٥٩٤ حالة). وجندت المايي - مايي نيانورا ٣٩٠ طفلاً، والمايي - مايي كاتا كاتانغا ٣٨٨ طفلاً، وجيش الرب للمقاومة ٢٥٥ طفلاً، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري ٢٣١ طفلاً، والمايي - مايي رايا موتومبوكي ١٤٧ طفلاً، وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين ١٩١ طفلاً، وحركة ٢٣ آذار/مارس ١٦٨ طفلاً، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة ١٢٤ طفلاً.

٢٦ - ومن بين حالات تجنيد الأطفال التي جرى التحقق منها، حدث ما نسبته ٧٦ في المائة من الحالات في كيفو الشمالية (١٢٧ ٢) وكيفو الجنوبية (٨٢٥)، مقارنة بما يبلغ ٩٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك نتيجة جزئياً لتوافر قدرات أكبر في مجالي الرصد واللوجستيات في كيفو الشمالية. وفي معظم الحالات، اختطف أطفال وأجبروا على الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وانضم آخرون طوعاً بعد تلقيهم وعوداً بالحصول على مال أو تعليم أو فرص عمل أو مزايا أخرى.

٢٧ - وفي مقاطعة أورينتال، وثقت ٥٨٤ حالة من حالات تجنيد الأطفال (١٦٣ إناث و ٤٢١ ذكور)، وهي تمثل ١٣ في المائة من مجموع عدد الحالات. وفي أويلي العليا وأويلي السفلى، عزيت معظم الحالات إلى جيش الرب للمقاومة، الذي كان مسؤولاً عن ٩١ حالة من حالات تجنيد الأطفال في عام ٢٠١٠ وعن ١٢٢ حالة في عام ٢٠١١، وعن ٣٥ حالة في عام ٢٠١٢ وعن ٣ حالات في عام ٢٠١٣. ومن المهم ملاحظة أن حالات التجنيد من قبل جيش الرب للمقاومة توثق في كثير من الأحيان بعد أشهر، وفي بعض الأحيان بعد سنوات، من حدوث التجنيد. وكانت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولة عن تجنيد ٢٣١ على الأقل من الأطفال في صفوفها (٢١٧ ذكور و ١٤ إناث). وعلى الرغم من توثيق انخفاض في حالات التجنيد التي قامت بها قرب نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الجماعة خلق حالة انعدام أمن، وأشارت تقارير موثوق بها إلى أنها لا تزال تجند الأطفال.

(٤) تشمل تلك الجماعات المايي - مايي كيفوافوا، وكيريكيشو، وبوروندو، وكومبليه، وتشيك، وكاسينديان، وياكوتومبا، ولافونتين، وموشندو، وباريم، وسفاري، وشيتاني، وسيمبا، وتاومبي.

(٥) بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - فوكا (القوات المقاتلة أباكونغوزي التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا) والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - سوكي.

٢٨ - وفي حين لم يكن هناك سوى أربع حالات أُبلغ عنها في مقاطعة كاتانغا طيلة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، في عام ٢٠١٢ وثقت الأمم المتحدة ٢٩٦ حالة، إضافة إلى توثيقها ٩٤ حالة في عام ٢٠١٣. وقد عزيت تلك الحالات جميعها تقريباً (٣٨٨ حالة، ٩٤ إناث و ٢٩٤ ذكور) إلى المايي - مايي كاتا كاتانغا وحدها، وكانت تمثل ٩٨ في المائة من مجموع الحالات الموثقة في المقاطعة. وجندت تلك الجماعة الأطفال بصورة منهجية في المنطقة الوسطى والشمالية من المقاطعة. فعلى سبيل المثال، تم فصل ٤٢ من الأطفال الذكور عن الجماعات المسلحة عقب الهجوم الذي شنته المايي - مايي كاتا كاتانغا في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ على لوبومباشي. وأفاد بعضهم بأن العديد من البنات المرتبطات بالجماعة تخلفن مع النساء البالغات حفاظاً على أمنهن ولم يشاركن في القتال. وأفادت التقارير بأن الأطفال استخدموا كحفظة للأوثان وأرغموا على أداء طقوس التطهير للمحاربين. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استسلمت مجموعة كبيرة من عناصر المايي - مايي كاتا كاتانغا، عقب تنظيم حملات توعية من جانب الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، تم فصل ٤٨ طفلاً عن الجماعة.

٢٩ - وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن ٢٩٣ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي عام ٢٠١٠، مثلت الألوية المدججة التابعة لها (أساساً المؤتمر الوطني السابق للدفاع عن الشعب وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية) المرتبة الثانية من حيث عدد الأطفال، وعلى الرغم من أن أكثر من ٤٦٢ ١ من الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة قد فصلوا قبل عملية الإدماج السريع في عام ٢٠٠٩، أخفي عدد أكبر منهم و "أدمج" في وقت لاحق في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد واصلت فرقة العمل القطرية بجمهورية الكونغو الديمقراطية السعي بنشاط من أجل فصل أولئك القُصر من السلطات العسكرية للألوية المدججة حديثاً.

٣٠ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٣، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحملة تجنيد ألحقت بها من خلالها بطريق الخطأ عدة مئات من الأطفال، ولكن أطلق سراحهم في المبادرة التي اتخذتها تلك القوات المسلحة بالتعاون مع الأمم المتحدة. وقد جندت الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال نتيجة للافتقار إلى إجراءات فعالة للتحقق من السن، واستخدام بطاقات هوية مزورة، وضعف نظام تسجيل المواليد.

باء - احتجاز الأطفال لارتباطهم بجماعات مسلحة

٣١ - ظل احتجاز الأطفال لارتباطهم بجماعات مسلحة داعياً للقلق البالغ. فقد احتجزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٧٤ طفلاً على الأقل، منتهكة بذلك القانون

الكونغولي الداخلي، بسبب مشاركتهم في حركة تمرد أو ارتباطهم بجماعات مسلحة. وأفرج عن أربعة وعشرين من القصر الذين كانت القوات المسلحة قد احتجزتهم بشكل غير قانوني في مقاطعة إكواتور في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٠ بسبب ارتباطهم بجماعة إينبيلي المتمردة، وجاء الإفراج عنهم بعد دعوة من الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، احتجز ٢٢ يفترض أنهم من الأطفال، من بينهم ثماني بنات، في عام ٢٠١٣ في سجن بونيا بسبب ارتباطهم بتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وجماعة المايي - مايي سيمبا. وأعلن المدعي العام في بونيا أن ٨ منهم من البالغين، وأدين اثنان، بينما سُلم الـ ١٤ المتبقون إلى الأمم المتحدة لإعادة إدماجهم وجمع شملهم مع أسرهم.

٣٢ - وعلى الرغم من اعتماد توجيهات وزير الدفاع ووكالة الأمن الوطني، والأخيرة تحظر تحديدًا احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة، فإنه في الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض على ٩٣ طفلًا أثناء الاشتباكات التي وقعت في مقاطعات كاتانغا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة أورينتال. وفي حين أطلق سراح ٨٣ من الأطفال، ظل ١٠ منهم محتجزين لأن طبيبًا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أعلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنهم من البالغين. ومن بين الأطفال البالغ عددهم ٩٣ طفلًا، أُلقي القبض على ٢٠ أفادوا بأنهم روانديون و ٣٠ كونغوليا كانوا مرتبطين سابقًا بحركة ٢٣ آذار/مارس، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ونقلوا إلى مقر المخابرات العسكرية وإلى وكالة الأمن الوطني في كينشاسا، وأفاد بعض الأطفال لاحقًا بأن أوضاعهم رهن الاحتجاز كانت سيئة وأنهم تعرضوا لمعاملة سيئة أثناء عمليات استجوابهم. وكان كثيرون منهم قد نقلتهم القوات المسلحة الكونغولية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كينشاسا.

جيم - قتل الأطفال وتشويههم

٣٣ - شُوّه ما مجموعه ٢٣٩ طفلًا (٨٦ إناث و ١٥٣ ذكور) وقتل ٢٠٦ (٧٧ إناث و ١٢٩ ذكور) كنتيجة مباشرة للنزاع أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. فبدءًا من منتصف عام ٢٠١٢، لوحظت زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا. ففي حين كان متوسط عدد حالات القتل والتشويه التي وثقت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ يبلغ ٤١ في المائة، زاد عدد الحالات بمقدار أربعة أمثال بحيث بلغ ١٨٧ (٨٨ قتلوا، و ٩٩ شوهوا). وفي عام ٢٠١٣، أبلغ عن ١٩٤ حادثًا (٦٨ قتلوا و ٩٦ شوهوا). ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى تحسن القدرة على الرصد والإبلاغ، إضافة إلى حركة تمرد ٢٣ آذار/مارس. ومن تلك الخسائر، نُسب ٨١ في المائة إلى الجماعات المسلحة، وأساسًا

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ورايا موتومبوكي وحركة ٢٣ آذار/مارس وجيش الرب للمقاومة، في حين كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي المسؤولة عن ١٩ في المائة من حوادث القتل والتشويه بين الأطفال. وكانت هذه الحوادث في معظمها نتيجة للأضرار التبعية والنيران المتقاطعة. فعلى سبيل المثال، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ قتل سبعة أطفال أثناء قصف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مواقع حركة ٢٣ آذار/مارس في رومانغابو (كيفو الشمالية). ووقع ٥٣ في المائة من الخسائر بين الأطفال في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها.

٣٤ - ووثقت الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، بما في ذلك في المرحلة النهائية من الهجوم العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعلى سبيل المثال، قُتل ١٥ على الأقل من المدنيين، من بينهم طفلتان وأربعة أطفال تتراوح أعمارهم من سنتين إلى ١٦ سنة، وجُرح ٣٧ على الأقل من المدنيين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ نتيجة لقذائف الهاون التي أطلقت من مواقع حركة ٢٣ آذار/مارس على المناطق المأهولة بالسكان في إقليم روتشورو. وأثناء احتلال حركة ٢٣ آذار/مارس لغوما وساكي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قتل طفلان على الأقل من جراء الشظايا، وتعرض أكثر من ١٠ أطفال للتشويه بالرصاص.

٣٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، قامت عناصر من المايي - مايي كاتا كاتانغا، مسلحة بالسواطير والأقواس والسهام والبنادق، بمهاجمة قرية كابويلي (إقليم موبا). وأثناء الهجوم قتل سبعة على الأقل من الأطفال تتراوح أعمارهم من ٤ سنوات إلى ١٥ سنة، وشوه أربعة. وقد أحرقت طفلتان تبلغان من العمر ٤ سنوات، وهما على قيد الحياة بعد أن ظلتا محبوستين في كوخ أضرمت فيه النار. وقتل صبي في الخامسة عشرة من عمره وطفلة في الثامنة من عمرها بالرصاص؛ وقتل طفل في العاشرة من عمره بسهم.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نفذت عناصر من تحالف القوى الديمقراطية هجوما على قرية في قطاع رويتزوري، مما أسفر عن مقتل ١١ طفلا على الأقل بينهم ثلاث بنات تتراوح أعمارهن من شهرين إلى ١٧ عاما، وتشويه بنت في الرابعة عشرة من عمرها. وقد قتل الضحايا بالسواطير وشوهوا وألقي بهم في واد قرب نهر بياغولو (إقليم بيني).

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وثّق أن ٤٦ طفلا (١١ إناث و ٣٥ ذكور) إما قُتلوا (٢٠ حالة) أو شوهوا (٢٦ حالة) بالقنابل اليدوية وأجهزة متفجرة أخرى. ومن بين تلك الحوادث، وقعت ١٨ حادثة في كيفو الشمالية، أساسا في إقليمي روتشورو ونييراغونغو.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي

٣٨ - ظل الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال يشكل مصدر قلق بالغ في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت أطراف النزاع مسؤولة جميعها عن هذه الجرائم التي ارتكبت بشكل رئيسي في سياق الهجمات على السكان المدنيين من قِبَل الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني على حد سواء. واستخدم الاغتصاب الجماعي كسلاح من أسلحة الحرب في النزاع الدائر في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لبث الخوف في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في سياق الصراع للسيطرة على الأراضي والموارد. إلا أن وجود جهات فاعلة عسكرية داخل المجتمع المحلي وعدم وجود ثكنات لقوات الأمن الوطني أدّى إلى ارتفاع عدد حوادث الاغتصاب التي ارتكبتها عناصر مسلحة غير منضبطة.

٣٩ - وظلت عمليات الرصد والإبلاغ تواجه مصاعب أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير نتيجة لعدد من العوامل، من بينها خوف الضحايا من التعرض للانتقام أو الوصم الاجتماعي، والافتقار إلى المساعدة الآمنة والسرية للضحايا، فضلا عن ضعف إمكانية اللجوء إلى القضاء أو انعدام سلطة الدولة في مناطق هامة من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن الصعوبة في تحديد هوية الجناة، فضلا عن التمييز بين العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المتعلق بالنزاع في المناطق المتضررة من انعدام الاستقرار المزمّن ساهمت أيضا في الصعوبات التي تصطدم بها عملية الرصد. وقد أرسى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ترتيب الأمم المتحدة لرصد العنف الجنسي في حالات النزاع والإبلاغ عنه وكان يجري تعزيزه حتى نهاية عام ٢٠١٣.

٤٠ - ولقد وثقت الأمم المتحدة في الفترة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٣ ما مجموعه ٩٠٥ حالات عنف جنسي ضد الأطفال مرتبطة بالنزاع، حدث معظمها في مقاطعات إيتوري وأويلي العليا وأويلي السفلى، وكذلك في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتحمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن أكثر من ثلث مجموع عدد الحالات الموثقة، في حين كانت عناصر الشرطة الوطنية مسؤولة عن ٥٤ حالة، حدثت اثنتان منها في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة.

٤١ - وفي حادثة اغتصاب جماعي وقعت في مينوفا والقرى المحيطة بها في إقليم كاليهي (كيفو الجنوبية)، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، زُعم أن ١٠٢ امرأة، على الأقل، بينهن ٣٣ بنتا، كُنّ ضحايا عنف جنسي ارتكبه جنود القوات المسلحة الذين كانوا يتراجعون أمام هجوم حركة ٢٣ آذار/مارس على غوما واحتلالها لها. وعلاوة

على ذلك، جرى توثيق ما لا يقل عن ٥٩ حالة من حالات العنف الجنسي ارتكبتها الحركة في غوما وفي المناطق المحيطة بها خلال الفترة نفسها.

٤٢ - وكانت جماعة المايي - مايي سيمبا أيضاً من بين الجناة الرئيسيين. ففي عام ٢٠١٣ وحده، وثقت الأمم المتحدة ٥٩ حالة اغتصاب ارتكبتها تلك الجماعة في مقاطعة أورينتال تشمل اغتصاب ١٩ بنتاً خلال هجوم شنته في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في إقليم مامباسا، واغتصاب ٢٥ بنتاً في ٥ شباط/فبراير خلال هجوم على قرية بافوامبايا (إقليم أويلي العليا).

٤٣ - وكان هناك أطفال ذكور بين الضحايا أيضاً، وجرى توثيق إحدى عشرة حالة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد اغتصبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر جماعة المايي-مايي تشيكا تسعة من هؤلاء الأطفال، إضافة إلى ٥٥ بنت خلال موجة هجمات تعرضت لها ١٣ قرية تقع على محور مبوفي - كيبوا (إقليم واليكالي) في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. ولا يزال هناك نقص كبير في الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الصبية بسبب الوصم الاجتماعي وعدم كفاية الخدمات المقدمة للذكور.

دال - عمليات الاختطاف

٤٤ - وثقت الأمم المتحدة اختطاف ٨٧٦ طفلاً (٤٠١ إنثى و ٤٧٥ ذكور) خلال الفترة المستعرضة. وكان جيش الرب للمقاومة مسؤولاً عن ٦٠ في المائة من المجموع. وأفاد الأطفال بأنهم كانوا يُستخدمون بصورة رئيسية كحمالين ومقاتلين. ومن بين الإناث، ذكرت ٦٣ بنتاً أنهن تعرضن للعنف الجنسي. ومع انخفاض أنشطة جيش الرب للمقاومة إلى حد كبير تناقص كثيراً عدد عمليات الاختطاف على يد تلك الجماعة، بحيث كان ٢٠٦ في عام ٢٠١٠ فأصبح ٢٢٩ في عام ٢٠١١، ثم ٦٨ في عام ٢٠١٢، و ١٨ في عام ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، ازدادت عمليات الاختطاف المنسوبة إلى تحالف القوى الديمقراطية، بحيث كانت حالتين في عام ٢٠١٠ فأصبحت ٢٨ حالة في عام ٢٠١٣، مع تزايد أنشطتها المسلحة.

٤٥ - ولا يزال يجري توثيق حالات اختطاف متفرقة عبر الحدود يقوم بها جيش الرب للمقاومة من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن صبيًا سودانيا يبلغ من العمر ١٤ عاما اختطفه جيش الرب للمقاومة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ في يامبيو، جنوب السودان. وعبر الصبي في أثناء أسره الحدود بين جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وشاهد الصبي أيضاً مقتل طفلة كونغولية.

وتمكن من الهروب في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، خلال عملية شنتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إقليم دونغو.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُغْلِقَت مئات المدارس بصورة دائمة أو مؤقتة بسبب النزاع، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا، ومقاطعة أورينتال، مما أثر على حق عشرات الآلاف من الأطفال في التعليم.

٤٧ - وقد تضرر ما لا يقل عن ١٨٠ مدرسة و ٨٣ مركزاً صحياً تضرراً مباشراً بالنزاع المسلح. إذ دُمِّر ما مجموعه ٤٧ مدرسة ونُهبت ٨٢ مدرسة واستخدمت ٥١ مدرسة لأغراض عسكرية. وتنسب اثنتان وثلاثون حالة تضررت فيها المدارس إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينها حالات نهب في ١٢ مدرسة ابتدائية في كيفو الجنوبية في الفترة بين ١ أيار/مايو و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. أما بالنسبة للمراكز الصحية، فقد نهب ٥٣ مركزاً ودُمِّر ١٨ مركزاً واستخدمت بقية المراكز لأغراض عسكرية.

٤٨ - ومن أبرز مرتكبي هذه الأعمال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي شنت هجمات على ٣١ مدرسة وتسعة مستشفيات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكانت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولة أيضاً عن شن هجمات على ١٤ مدرسة و ٧ مستشفيات في إقليم إيرومو. وعُزيت تسع حالات إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. وأبلغ فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عن قيام الحركة بقصف مدرسة واحدة في غوما خلال هجوم شنته في الفترة بين ٢٢ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/2014/42). وكان تحالف القوى الديمقراطية مسؤولاً أيضاً عن شن هجمات بشكل ممنهج على مدارس ومستشفيات في إقليم بيني. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣، هاجمت عناصر من تحالف القوى الديمقراطية ونُهبت خمسة مراكز صحية ومدرسة واحدة على الأقل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣ وحده، نُهبت عناصر تحالف القوى الديمقراطية ١٣ مستشفى و ٢٠ مدرسة وحطمت الأثاث وقامت بالسطو على معدات ولوازم طبية.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤٩ - ظل وصول المساعدة الإنسانية يصطدم بعقبات كبيرة في مناطق عديدة كانت الجماعات المسلحة ناشطة فيها واستمرت فيها العمليات العسكرية طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير. ومن بين أكثر الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١١ خطورة قتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني أثناء هجوم يزعم أن عناصر من المايي - مايي قد شنته في كيفو الجنوبية.

وفي عام ٢٠١٢، وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة ٢٥٦ حادثة مُنعت فيها وصول مساعدات إنسانية أو وقوع حوادث أمنية ضد العاملين في المجال الإنساني. وكانت كيفو الشمالية الأكثر تضرراً، بحيث بلغ عدد هذه الحالات فيها ١٢٣، خاصة في أقاليم غوما وماسيسي وروتشورو والمناطق المحيطة بها، نتيجة للاشتباكات التي جرت بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة الوطنية. وعلى الرغم من أنه لم يتسن في معظم الحالات تحديد هوية الجناة، فقد نُسبت ٣٨ حالة إلى جماعات مسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات المايي - مايي ومن بينها رايا موتومبوكي. ونُسب ٢٦ حادثاً آخر إلى قوات الأمن الكونغولية. وتم توثيق ما مجموعه ٢١٦ حادثاً أمنياً تعرض له العاملون في المجال الإنساني في عام ٢٠١٣، ١٠٩ منها حوادث تتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية. وكانت كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من أشد المناطق تضرراً، حيث وقع ٥٩ حادثاً في كيفو الجنوبية و ٤٠ حادثاً في كيفو الشمالية. ووثقت خمس حالات منع فيها وصول المساعدات الإنسانية في مقاطعة أورينتال وفي كاتانغا.

رابعاً - متابعة الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح والتوصيات السابقة التي قدمها الأمين العام

٥٠ - أُحرز تقدم في عدد من المجالات، منذ أن اعتمد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح الاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١ آذار/مارس ٢٠١١ (S/AC.51/2011/1).

٥١ - فعلى نحو ما دعت إليه الاستنتاجات، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ التوقيع على خطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي من قِبَل القوات المسلحة وقوات الأمن. وتحقق تقدم أيضاً في توفير سبل وصول الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل إلى المواقع العسكرية لأغراض التحقق، وكذلك في مجال تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو وإعادة إدماجهم.

٥٢ - وإضافة إلى ذلك، في ما يتعلق بتوصية الفريق العامل الداعية إلى وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة أثر أنشطة جيش الرب للمقاومة على الأطفال، وضعت الأمم المتحدة والقوات المسلحة الأوغندية إجراءات تشغيل موحدة في عام ٢٠١١، وافقت القوات المسلحة الأوغندية بموجبها على تسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة الذين كان قد تم إنقاذهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال دون إبطاء. وعلاوة على ذلك، وعملاً

بما طلبه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/21)، وضعت استراتيجية إقليمية عابرة للحدود لتحديد هويات الأطفال المرتبطين بجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورعايتهم وإعادةهم إلى الوطن وذلك في إطار الاستراتيجية الإقليمية الأوسع لمواجهة المخاطر والآثار المترتبة على أنشطة جيش الرب للمقاومة (S/2012/481). أما في ما يتعلق بتوصية الفريق العامل المتعلقة بتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب فقد أُحرز بعض التقدم في هذا الصدد على النحو المشار إليه أدناه، إلا أنه لم تتخذ خطوات هامة لسحب جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل من القوات المسلحة بشكل منهجي.

ألف - خطة العمل

٥٣ - نتيجة للجهود القائمة على التعاون بين الأمم المتحدة ووزير الدفاع ووزير العدل وحقوق الإنسان، وُضِع مشروع خطة عمل في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وجرى استعراض هذه الخطة لاحقا من قِبَل جميع الوزارات المعنية، بحيث استعرضها وزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ووزير التعليم.

٥٤ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقَّعت الحكومة والأمم المتحدة على خطة العمل الرامية إلى وقف ومنع تجنيد القسّر واستخدام الأطفال في القوات والجماعات المسلحة والعنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل الجسيمة التي ترتكبها القوات المسلحة وأجهزة الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتوقيع على خطة العمل، تلتزم الحكومة والأمم المتحدة بالعمل في أربعة مجالات من خلال فريق عامل تقني مشترك أنشئ على الصعيد الوطني هي: تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتسريحهم؛ والاستجابة للأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة؛ ومنع ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال؛ ومكافحة إفلات الجناة من العقاب.

٥٥ - وطيلة عام ٢٠١٣، ظلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها بتنفيذ خطة العمل. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدرت وزارة الدفاع توجيهها يحظر قتل الأطفال أو تشويهم أو تجنيدهم أو ممارسة العنف الجنسي ضدهم، ويحظر كذلك احتلال المدارس والمستشفيات، ويذكر أن الجناة سيواجهون تدابير تأديبية أو محاكمة عسكرية. وأصدرت الوكالة الوطنية للاستخبارات توجيهها ثانيا يقضي بوجوب تسليم جميع الأطفال المحتجزين بتهمة الارتباط بجماعات مسلحة إلى الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحماية الطفل على الفور.

٥٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، طلبت وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية تيسير إنشاء أفرقة عمل فنية مشتركة على مستوى المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى تعيين جهات تنسيق رفيعة المستوى في المقاطعات الشرقية. وأحرز تقدم هام أيضا في توفير سبل وصول موظفي الأمم المتحدة إلى مرافق ومراكز الاحتجاز التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض تحديد هوية القُصّر وفصلهم. وفي نهاية عام ٢٠١٣، قدمت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريرا عن التقدم المحرز تماشيا مع خطة العمل.

باء - الدعوة

٥٧ - طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير، اضطلعت الأمم المتحدة على نحو منتظم بمبادرات في مجال الدعوة ترمي إلى إنهاء ومنع ارتكاب أي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقد تحقق ذلك من خلال جهود متعددة التخصصات سواء على صعيد وضع السياسات أو على الصعيد السياسي، في إطار التفاعلات المتكررة مع ممثلي الحكومة، وكذلك في مجال إطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم، في سياق الحوار مع الجماعات المسلحة وبواسطة دعم المساءلة عن الجرائم الخطيرة.

٥٨ - وفي سياق الحوار المستمر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة، أُطلق سراح ٣٣٩ طفلا أثناء حملة التجنيد الوطني. وفي عام ٢٠١٢ وحده، تم فصل ٢٦٩ طفلا في أعقاب عملية تحقق من الأعمار شملت ٨٦٢ ١٢ عنصرا من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٣، تم تجنيد وتدريب ٩١ طفلا إلا أنه تم فصلهم قبل إرسالهم إلى مناطق أخرى.

٥٩ - وأتاح القيام بعمليات عسكرية مشتركة في سياق تنفيذ سياسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بالمراعاة الواجبة لحقوق الإنسان فرصا إضافية من أجل الدعوة لحماية الأطفال لدى السلطات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واضطلع مستشارو حماية الأطفال بدور أساسي في آليات حماية المدنيين، بوسائل منها تبادل المعلومات بشأن الاتجاهات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإجراء فرز مادي للقوات المخصصة للعمليات المشتركة.

٦٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، أنشئت في كينشاسا مجموعة أطلق عليها مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح تتألف من ممثلين عن ١٨ سفارة ووفود وشركاء دوليين آخرين مثل البنك الدولي وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن. وتلتقي المجموعة أربع مرات على الأقل في السنة بهدف تعزيز تبادل المعلومات بين فرقة العمل

القطرية التابعة للأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي، وترشيد الجهود المبذولة في مجال الدعوة لإنهاء ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، فضلا عن تخصيص الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة العمل. ودعمت مجموعة الأصدقاء عملية خطة العمل من خلال مواصلة أنشطة الدعوة والتعامل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦١ - وقامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وسافرت مع كبار ممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبعثة إلى كينشاسا وغوما وكيوانجا وبيني لتقييم حالة الأطفال المتضررين من النزاع، وتعزيز الحوار مع السلطات الكونغولية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وأحاطت علما في الاجتماعات التي عقدتها مع الضحايا الشباب ومع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والأطفال بالتحديات العديدة المتبقية. وشاركت في اجتماع مع الفريق العامل التقني المشترك المسؤول عن تنفيذ خطة العمل. وخاطبت خلال زيارتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعت إلى بذل جهود لوضع نهاية للإفلات من العقاب على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكب في سياق نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولإدماج الجماعات المسلحة في الجيش، ولإصلاح قطاع الأمن. ودعت في الاجتماعات التي عقدتها إلى تعزيز إعادة الإدماج المستدام للأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة، بما في ذلك توعية المجتمعات المحلية لتفادي وصم الأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالقوات والجماعات المسلحة، ولا سيما الإناث منهم.

٦٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، أيدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، حملة "أطفال لا جنود" التي أطلقتها ممثلي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل وضع نهاية بحلول عام ٢٠١٦ لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية المنخرطة في النزاع، والتزمت بها.

جيم - الاستجابة البرنامجية

٦٣ - خلال الفترة المستعرضة، قدّم شركاء اليونيسيف خدمات إلى ١٦ ٥٦٢ طفلا تتراوح أعمارهم من ٩ إلى ١٧ سنة (٦٧٩ ١٣ ذكور و ٨٨٣ ٢ إناث) كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة، من بينهم ٨ ٨٢٨ طفلا في كينشاسا الشمالية، و ٣ ٣٦٥ طفلا في مقاطعة أورينتال، و ٢ ١٥٤ طفلا في كينشاسا الجنوبية، و ١ ٢٨٥ طفلا في كاتانغا. وكان أولئك الأطفال قد فصلوا عن القوات والجماعات المسلحة أو فروا منها، وتلقوا مساعدات من قبيل مدهم بالرعاية الطبية والنفسية واقتفاء أثر أسرهم ولمّ شملهم معها وتوفير

الدعم لإعادة إدماجهم. ومن الأطفال الذين قدمت لهم المساعدة وعددهم ١٦ ٥٦٢ قُدم الدعم لأكثر من ١١ ٠٠٠ طفل بما يمكنهم من العودة إلى المدارس (حوالي ٤٩ في المائة) أو ممارسة أنشطة مدرة للدخل (٢٦ في المائة) أو الحصول على التدريب المهني (٢٥ في المائة). إلا أن تدني الموارد المتاحة وتزايد أعداد الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية عاجلة كان لهما أثرهما في تباطؤ وتيرة المساعدة في مجال إعادة الإدماج. وإضافة إلى ذلك، أعيد ٩٣ طفلاً أجنياً إلى بلدانهم الأصلية (٩ إلى بروندي و ٤ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى واثنان إلى أوغندا، و ٧٢ إلى رواندا و ٦ إلى السودان).

٦٤ - وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، تلقى ١٧ ١٨٩ طفلاً ممن كانوا قد تعرضوا لحوادث عنف جنسي وعنّف على أساس نوع الجنس مساعدات من عدة قطاعات (مساعدات طبية، ونفسية - اجتماعية، واجتماعية - اقتصادية، وإحالات قانونية) من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن الركيزة المتعددة القطاعات من ركائز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا تعكس تلك الأرقام إلا الأنشطة التي يضطلع بها شركاء اليونيسيف لا المساعدة الإجمالية المقدمة إلى الأشخاص الذين تعرضوا لجرائم عنف جنسي وعنّف على أساس نوع الجنس في الجزء الشرقي من البلد. ولا يزال معدل الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الأطفال أقل من عدد الحوادث التي تقع، كما تتأخر الإحالة إلى الدوائر المعنية بسبب القيود التي تعوق الوصول إلى تلك الدوائر ولأن بعض النهج الإكلينيكية لا تزال محدودة.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٢، قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب ما مجموعه ٦٠٢ ٢٠ من البنين و ٣٣٠ ١٨ من البنات لتوعيتهم بمخاطر الألغام، ودرب في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٨٨٦ ٥٧ من البنين و ٧١٥ ٥٢ من البنات. وجرّت أنشطة توعية في كاتانغا، ومقاطعة كاساي الغربية، وكيفو الشمالية، ومقاطعة أورينتال، ومقاطعة إكواتور، وكيفو الجنوبية.

دال - تعميم حماية الأطفال والتدريب على حمايتهم

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نظمت الأمم المتحدة ودعمت العديد من الدورات التدريبية. فقد تلقى حوالي ٤٠٠ ٦ من حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريباً في مجال حماية الطفل في حالات النزاع المسلح وبشأن الدور الذي يضطلع به الأفراد العسكريون وقوات حفظ السلام من أجل حماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، تلقى ما يناهز ٣٠٠٠ من الأفراد

العسكريين يتألف منهم لواء التدخل التابع لقوة البعثة تدريبا قبل النشر أو قبل المشاركة في العمليات العسكرية.

٦٧ - وقامت اليونيسيف بتدريب ٥٧ ضابطا من الكتيبة المشتركة بين قوة المهام الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حماية الأطفال في إطار تنفيذ برنامج إقليمي بشأن حماية الأطفال المتضررين من جيش الرب للمقاومة.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دربت البعثة ١٤ ٠٨٠ عنصرا من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية و ٦ ١٨٠ فردا من القوات المسلحة بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل. وفي عام ٢٠١١، قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، بالتعاون مع البعثة، بإعداد وحدة تدريبية مكرّسة لحماية الأطفال كجزء من برنامج التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، اعتمدتها وزارة الدفاع كجزء من المجموعة الرسمية من مواد تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

هاء - التصدي للإفلات من العقاب

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت مسألة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال تبعث على بالغ القلق. فرغم تزايد أعداد المحاكمات على انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام من خلال الإصلاحات القانونية التي أُدخلت - ومن بينها حظر وتجريم تجنيد الأطفال بموجب قانون كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن حماية الطفل، الذي يفرض عقوبات بالسجن تتراوح من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة على من يقومون بتجنيد الأطفال، إلى جانب عدد من عمليات إلقاء القبض ومن الإدانات لارتكاب انتهاكات جسيمة - لم تتم إدانة أي من مرتكبي جرائم تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٧٠ - وعقب إعداد البعثة تقريرا عن اتجاهاات الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تعهد وزير الدفاع بملاحقة العناصر البارزة في جماعة النياتورا وهم نغويي، وموشوما باهاني، وأسامة ندوكوشي، ومارسيل هاباروغيرا رانغيرا، لتجنيدهم للأطفال. وصدر أمر بإلقاء القبض على أولئك الرجال الأربعة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أُلقي القبض على موشوما باهاني في مركز تدريب تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كوتاكولي بتهمة تجنيد الأطفال. وقد احتجز في سجن ندولو، بكينشاسا. وأخذت البعثة تقدم المساعدة إلى المدعي العام العسكري في إعداد ملف القضية من أجل المحاكمة.

٧١ - ويقضي العقيد جوزويه بيويو كارنغا، الذي ارتكب جريمة تجنيد الأطفال عندما كان قائدا لجماعة مودونديو ٤٠ المسلحة، عقوبة بالسجن المؤبد في كينشاسا حاليا. وكانت محكمة عسكرية في بوكافو قد حكمت عليه سابقا في عام ٢٠٠٦ بالسجن المؤبد حيث كان متهما بتهمة من بينها تجنيد أشخاص دون السن القانونية، ولكنه هرب من السجن وعاد إلى صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية برتبة عقيد. وانشق مجددا عن القوات المسلحة ليلتحق بحركة ٢٣ آذار/مارس، وألقي القبض عليه بعدئذ وحوكم مرة ثانية بتهمة الانشقاق فقط.

٧٢ - وألقي القبض على كاكولي موهيندو موهيما، الذي يُعرف باسم "شيتاني"، وينتمي إلى جماعة المايي - مايي شيتاني، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في إقليم روتشورو. واحتجز في غوما بتهمة تجنيد ٦٠ طفلا (٥١ ذكور، و ٩ إناث) خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٣.

٧٣ - ولم يُحرز تقدّم في القضية المرفوعة على المقدّم بيدي موبولي إنغواناجنلا، الذي يعرف باسم "العقيد ١٠٦". وهو مسؤول، حسب الادعاءات، عن تجنيد واستخدام الأطفال، فضلا عن جرائم اغتصاب، واسترقاق جنسي، وعن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ارتكبت في كيفو الجنوبية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومنذ نقله من كينشاسا إلى بوكافو في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ظلت هذه القضية في مرحلة التحقيق الذي يسبق المحاكمة.

٧٤ - ولم يُسجّل أي تقدم في القضية المرفوعة على ماهانغانيكو كازاي المعروف باسم "مانغا" وينتمي إلى جماعة الوطنيين المقاومين المايي - مايي المسؤولة عن تجنيد ٢٩ على الأقل من الأطفال من بينهم ٥ بنات تعرّضن لأعمال عنف جنسي ارتكبتها العناصر المنضوية تحت قيادته خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣، في كيفو الشمالية. وقد سلّم مانغو نفسه للبعثة في إقليم روتشورو، وأحيلت قضيته إلى المدعي العام العسكري في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، ولكن أُطلق سراحه في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعدم وجود أدلة.

٧٥ - وسُجّلت زيادة في عدد المحاكمات على ارتكاب جرائم عنف جنسي. وقد حدث ذلك بفضل الدعم المقدّم من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة، ولا سيما الدعم المقدّم إلى القضاء العسكري. بما في ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي. فمن أصل المسؤولين عن حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال الموثقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير البالغ عددها ٩٠٥ حوادث، أُلقي القبض على ٢٥٤ شخصا من

الجنّة المزعومين وقدموا للمحاكمة، وقد ثبتت إدانة ١٠٥ منهم وحكم عليهم بعقوبات تصل إلى السجن لمدة ٢٠ عاما. وكان معظم الجنّة من عناصر القوات المسلحة. وفيما يتعلق بالمسؤولين عن جرائم الاغتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مینوفا وفي المناطق المحيطة بها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أُلقي القبض على ٣٩ من الجنّة المزعومين (من بينهم ٥ من كبار الضباط) ووُجّهت إليهم تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بما في ذلك الاغتصاب والقتل والنهب^(٦).

٧٦ - ورصدت البعثة محاكمات من يزعم قيامهم بشن هجمات وارتكاب عمليات اغتصاب جماعية استهدفت ٥٥ من البنات و ٩ من البنين على أيدي ائتلاف من الجماعات المسلحة على امتداد محور مبوفي - كيبوا في منطقة واليكالي في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأُلقي القبض على اثنين فقط من الجنّة المزعومين. وتوفي أحدهم وهرب الآخر، مما أدى إلى تأجيل الإجراءات.

٧٧ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أصدرت الحكومة قانونا بشأن تجريم التعذيب. وقد صدر ذلك القانون ليعزز القانون ٠٠١/٠٩ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن حماية الطفل، وذلك بإدانته أيضا تعذيب الأطفال. وسجلت البعثة ما لا يقل عن ١٢ إدانة لمسؤولين أمنيين لممارستهم التعذيب و/أو تشجيعهم عليه منذ صدور القانون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أدانت محكمة ثكنة إيسيرو العسكرية في نيانغارا في مقاطعة أورينتال جُنْدِيَيْن من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكمت على أحدهما بالسجن لمدة سبع سنوات وعلى الآخر بالسجن لمدة خمس سنوات، بتهمة تعذيب قاصرين (في سن الثامنة والتاسعة من العمر).

٧٨ - وفي الآونة الأخيرة، في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت الحكومة قانونا يعفو عن أعمال العصيان وأعمال الحرب والجرائم السياسية المرتكبة خلال الفترة من ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، باستثناء الجرائم الخطيرة مثل العنف الجنسي والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

(٦) أنهت المحكمة العملياتية العسكرية في كيفو الشمالية المحاكمة في قضية "مينوفا" المتصلة بضباط القوات المسلحة البالغ عددهم ٣٩ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ومن أصل الإدانات التي بلغ مجموعها ٢٦ إدانة، صدرت إدانتان فقط بتهمة الاغتصاب، منها إدانة بتهمة اغتصاب طفلة في الثامنة من العمر. وتمت تبرئة ١٣ ضابطا.

٧٩ - وقد أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على الصعيد الدولي. ففي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، أدانت المحكمة الجنائية الدولية توماس لوبانغا، قائد القوات الوطنية لتحرير الكونغو، بتهمة ارتكاب جرائم حرب بسبب التجنيد الطوعي والإلزامي لأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة فعليا في أعمال القتال التي دارت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٨٠ - وقام بوسكو نتاغاندا، النائب السابق لرئيس هيئة الأركان وقائد عمليات القوات الوطنية لتحرير الكونغو، بتسليم نفسه طوعا إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي كانت قد سبق لها أن أصدرت أمرا بالقبض عليه في عام ٢٠٠٦. ثم صدر أمر ثانٍ بالقبض عليه في عام ٢٠١٢، وأحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣. وتجري مقاضاته حاليا على تهم من بينها ثلاث تهم بارتكاب جرائم حرب بسبب التجنيد الطوعي والإلزامي لأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم.

٨١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢)، الذي أعرب فيه عن اعتزامه النظر في فرض جزاءات إضافية محددة الهدف على قيادة حركة ٢٣ آذار/مارس وعلى أولئك الذين يقدمون الدعم الخارجي لها، بما في ذلك لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. وفي عام ٢٠١٢، أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أسماء أربعة أفراد إضافيين في قائمتها الخاصة بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وغيّرت اللجنة تصنيف ١١ فردا إضافيا فاعتبرتهم مسؤولين عن التجنيد والاستخدام.

واو - الملاحظات والتوصيات

٨٢ - إنني أحثُّ كل الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام فورا بإلقاء سلاحها وبالتوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وعن غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة وأحثها على أن تطلق فورا سراح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها. وأدعوها إلى التحاور مع الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل تماشيا مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٨٣ - وإنني أرحب بالتقدم الذي حققته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة على أيدي القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الوطني، وبمشاركة الحكومة في حملة "أطفال، لا جنود" الهادفة لإنهاء تجنيد الأطفال

واستخدامهم من قبل القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. وأهيب بالحكومة أن تكفل عدم احتجاز الأطفال لارتباطهم بالجماعات المسلحة وذلك تماشيا مع السياسات والتشريعات الوطنية.

٨٤ - وأهيب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنفذ بشكل تام وبفعالية خطة العمل على صعيد المقاطعات، وأن تفي بالتزامها بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

٨٥ - والجهود التي تبذلها الحكومة لضمان عدم قيام القوات المسلحة بتجنيد الأطفال خلال حملات التجنيد الأخيرة جديرة بالثناء، وإني أشجع بشدة السلطات العسكرية على مواصلة تحسين إجراءات التحقق من السن وإجراءات الرقابة لتفادي تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة.

٨٦ - وإني أهيب بالأطراف أن تظل على التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وأن تيسر لم شمل الأطفال غير المصحوبين بذويهم مع أسرهم.

٨٧ - وينبغي للحكومة أن تضمن أن يراعي تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاحتياجات الخاصة للأطفال وحقوقهم المراعاة الواجبة، وأن تضمن بالتالي تنفيذ البرنامج مع الحرص على مصلحة الأطفال. وأشجع الحكومة على التركيز تحديدا على فرص إعادة إدماج الأطفال المستدامة وينبغي أن تضمن الحكومة أيضا إتاحة فرص متكافئة لإعادة الاندماج للفتيات اللائي كنّ مرتبطات سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.

٨٨ - ولا أزال أشعر بالقلق البالغ من إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من العقاب. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك بالتحقيق بصورة شاملة ومنهجية بشأن جميع الجناة المزعومين ومقاضاتهم. وأحث الحكومة أيضا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قانون العفو المعتمد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، مع استثناء مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وأشجع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة البرامج الجارية الهادفة إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية في البلد.

٨٩ - وأحث الحكومة على سحب جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل من القوات المسلحة، بصرف النظر عن رتبهم، وعلى محاسبتهم على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٩٠ - ولا أزال أشعر بالقلق بسبب العدد الكبير للهجمات على المدارس والمستشفيات، وأحث الحكومة على الوفاء، دون مزيد من التأخير، بالتزامها بمنع ووقف هذه الهجمات والاستخدام العسكري لتلك المرافق. وينبغي أن تقوم القوات المسلحة، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوضع إجراءات عمل موحدة لضمان حماية الأطفال في سياق العمليات العسكرية و/أو عندما يصبح الأطفال في عهدها، وذلك وفقا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، وأحث على أن تشمل تلك الإجراءات حماية المدارس والمستشفيات.

٩١ - وأخيرا، أحث مجلس الأمن على مواصلة أخذ حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في الحسبان عند نظره في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.